ترسيخ المواطنة في المؤسسات التعليمية والإعلامية

محاضرة ألقيت في منتدى الثلاثاء الثقافي بتاريخ ٢٢ صفر ١٤٣٠هـ الموافق ١٧ فبراير ٢٠٠٩م

عبدالوهاب القحطاني

أستاذ جامعي

إن حقيقة وجودنا هنا هو جزء لا يتجزأ من المواطنة. والمواطنة في مفهومها تشمل كل ما يصدر من المواطن من قول وفعل (سلوك) إيجابي نحو الوطن ورموزه، ليظهر بوضوح ولاءه وانتماءه وهويته. فالمواطنة استشعار للمسؤولية تجاه الوطن قيادة وأمة. ويعد التعبير اللفظي للمواطن نحو حبه للوطن من أشكال المواطنة، كما يعد احترامه لقواعد الأمن والسلامة عند قيادته لسيارته مثالًا حيًا من أمثلة المواطنة، كذلك دفاعه عنه من أي خطر داخلي وخارجي دليل على حبه له، الأمر الذي يجعله يفتديه بنفسه عندما يريده الأعداء بسوء.

وتتمثل أهمية المواطنة في كونها جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة في وحدة الأمر والنظام والهدف والعدل وغيرها من صفات المواطنة الصالحة، كذلك للدور المتوقع منها في توحيد الأمة أمام التحديات المشتركة. وهي عامل قوي لتعزيز الروابط بشتى أشكالها بين أفراد الأمة وبعضهم، يستطيعون عبرها تحقيق التعايش السلمي بينهم على أساس ثوابت مشتركة، كما يستطيعون تكثيف جهودهم وتوجيهها لخدمة وطنهم والدفاع عن مصالحه العليا.

ولا شك أن الموازنة بين سلطات الدولة وحقوق المواطن أساس

العلاقة بين هذين الطرفين في المجتمعات المتطورة، وعدم تطبيق هذه المعادلة يعكس دولة مستبدة ينعدم فيها شعور المواطن بواجباته ومسؤولياته الملقاة عليه، الأمر الذي يتسبب في خلق فوضى ناتجة عن عدم الشعور بالمسؤولية؛ تسود الأمة، وتشعل فتيل الصراعات والخلافات. ولا شك أن العلاقة بين الواجبات والحقوق متكافئة نسبيًا؛ فبقدر الواجبات على المواطن تكفل الدولة حقوقه.

والمواطنة مفهوم قديم عرفه القدماء في الحضارة الإغريقية أو الرومانية وغيرها من الحضارات التي سادت ثم بادت؛ ففي اليونان القديم تحدث أفلاطون عن مفهوم بولس (POLIS)، وهي الوحدة الأساسية في التكوين السياسي، وكان يقصد بها «المدينة»، وتحدث عن المدينة الفاضلة، وعن علاقات الأفراد الذين يعيشون في تلك المدنية ببعضهم.

أما في الإسلام، فقد ورد مفهوم المواطنة في لفظة «الوطن» في الفقه الإسلامي الذي يراه في كل بقعة جغرافية يعيشها الفرد ويتعامل مع أفرادها وجماعاتها بشكل مباشر أو غير مباشر في مساحة ٤٤ كلم، يعتبر من يتجاوزها مسافرًا خرج من حدود وطنه.

ورغم أن ابن خلدون قد عرف الوطن بكونه بقعة جغرافية تضم مجموعة من الناس متجانسين، إلا أننا لا نجد ذلك في أمريكا مثلًا؛ حيث لا تجانس كبير بين ناسها، ومع ذلك تبقى هذه الدولة وطنًا ينفي بشدة تعريف ابن خلدون محطمًا لقواعد الفوارق الثقافية والدينية.

لقد تطور مفهوم المواطنة قبل حوالي قرنين من الزمن؛ عندما تشكلت الدول القومية الأوربية، فالدولة القومية تعتبر نفسها ذات سيادة مطلقة داخل حدودها، وأن أوامرها نافذة على كل من يقطن داخل حدود جغرافيتها، وللحدّ من استبداد الدولة وسلطاتها بحقوق المواطنين؛ فقد نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق

غير القابلة للأخذ أو الاعتداء عليها من قبل الدولة.

اليوم تعرف المواطنة بأنها شعور داخلي سيكولوجي يشعر به الفرد في أي مكان من العالم وفي أي مجتمع، بأفراده؛ سواءً كان مجتمعًا كليًا أو شموليًا أو حتى المجتمع المحيط بالفرد نفسه في أضيق دائرة. هذا الشعور يهذب في نفس المواطن ـ حتمًا ـ حسًّا نبيلًا يوجهه للسمع والطاعة والولاء لقيادته السياسية والدينية من قاعدة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ﴾[1]، كما يشحذ ولاءه لوطنه ككيان جغرافي اقتصادي اجتماعي وسياسي يسعى بكل ما يستطيع للدفاع عن مكتسباته.

كذلك يدفعه هذا الحس إلى الإخلاص في عمله لزيادة الإنتاجية الاقتصادية وحماية أملاك الدولة من العابثين والنفعيين، ثم حماية الدولة من المخربين والمجرمين، وذلك من خلال تقديم مصلحة الوطن العامة على مصلحته الخاصة.

وفي مقابل ما يجتهد المواطن لتحقيق ذلك، فإنه في المقابل يستحق من وطنه رفض التمييز بين المواطنين وبعضهم بواسطة أو مجاملة أو محاباة، لما في ذلك من عوامل خلق لمشاعر سلبية لديهم تجاه مفهوم العدل والمساواة. ونظرية العدالة الإجرائية أو الاقتصادية أو الاجتماعية إلا خير دليل على ما يمكن أن يتعلمه الطالب في الجامعة لتطبيقها في حياته العلمية.

إن تحقيق العدالة في كل منحى يقارن المواطن فيه نفسه بإخوانه المواطنين واجب من واجبات الدولة؛ أو فإن شعورًا محتقنًا بالظلم قد يتولد، ليعزز شعورًا آخر بالنقص يدفعه للتصرف بسلبية تقلل ولاءه وانتماءه وقوميته كواطن صالح.

العدالة التي نتحدث عنها هنا تتحقق بدءًا من تهيئة الظروف الاقتصادية المناسبة لأسباب المعيشة الكريمة له، ومرورًا بتحقيق

(١) سورة النساء، الآية رقم ٥٩.

تكافؤ الفرص في التعليم والصحة والتوظيف، ثم توفير الأمن والحماية، وتوفير الرعاية الاجتماعية، وانتهاء وانتهاءً بالترقية والتقويم الوظيفي وغيرها من المجالات.

وبمناسبة الحديث عن تكافؤ الفرص أذكر هنا ما قامت به أمريكا في ستينيات القرن الماضي من اعتماد قانون تكافؤ الفرص Equal employment opportunities for all الذي عالج بدرجة كبيرة مشاكل البطالة في المجتمع الأمريكي وصحح معادل التوازن السكاني عبر فرض عملية دمج البيض والسود والمكسيكيين والأصول العرقية الأخرى بنسب معينة لا يجب تجاهلها، كانت قد اعتمدت على أساس الكثافة السكانية لهذه الفئات السكانية، الأمر الذي خفف حدة نقد الحكومة.

لا شك أنه إذا استطاعت الدولة القيام بواجباتها بشكل مرضي تكون قد أقامت أركان المواطنة، وإلا فإن تهديدًا يواجهه كيان الوطن يتمثل في عدم الاكتراث بأمنه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكل ما يعرضه للخطر، كذلك يرتفع سهم الجرائم والسلوكيات الغير الأخلاقية كالسرقة والاختلاس والاحتيال على الدولة والمواطنين وانتهاك الأعراض، وذلك لأن الدين والمواطنة متلازمان.

قبل فترة التقيت بسعودي متزوج من أجنبية يقيم معها في إمارة دبي بالإمارات المتحدة. سألته عن زياراته للبلاد، فأخبرني أنها قليلة وعلل ذلك بلقمة العيش. لا أخفيكم مدى التأثر الذي أصابني وأنا أفكر في لقمة عيش يتغرب لها أحدهم في وقت يمكن تأمينها له بكرامة داخل وطنه، وتساءلت عن مستوى الوطنية التي يمكن خلقها في عقول أطفال مثل هذا الرجل لوطن لم يعيشوا فوق ترابه ولم يتنفسوا هواءه. وأيقنت أن البطالة والفقر والتمييز والواسطة والرشوة، وغيرها معاول تدمير لشيء اسمه وطنية فوق قاعدة إهدار المال العام.

أعتقد جدًّا أن المال العام مؤشر على الموطنة؛ فالدول التي يجري فيها هدر كبير للمال العام تنخفض فيها نسبة الشعور بالوطنية، والعكس صحيح، ذاك أن المواطنة تجمع بين أفراد المجتمع وتزيد من تماسكهم، وتبني خلال ذلك ما يسمى بالصورة الذهنية لمجتمع متماسك لا يمكن اختراقه من قبل العدو؛ ففي الحرب العالمية الثانية صعب على أمريكا اختراق اليابان، لأن إمبراطورها استطاع أن يبني في شعبه روح الولاء له ولها، حتى أنهم كانوا يخصصون يومًا في الأسبوع لعبادة الإمبراطور.

في اليابان لا يمكن لك أن تجد يابانيًا يرمي أعقاب السجائر على الأرض، ولا يمكن لك أن ترى فيهم تجاهلًا لسارق تم ثبوت التهمة عليه، ففي ذلك إهانة لديانتهم (الشنتو)، وهو ما يقابل في ثقافتنا مفهوم احترام القبيلة. والواقع أن تراجعًا أصاب اليابانيين بسبب سيطرة الرأسمالية واستسلام الثقافة اليابانية لثقافات أخرى طغت عليها، وأثرت فيها.

تهديد آخر يتشكل في تفشي ظواهر سلبية كالفساد المالي والإداري في مؤسسات الوطن، وجعل المال الخاص والعام عرضة للهدر، الأمر الذي سيكون سببًا حتميًا لتدني الإنتاجية الاقتصادية للمواطن في عمله الحكومي أو الخاص. وبالتالي سترتسم صورة سلبية عن الدولة والأمة خارج حدودها؛ وليس ذلك بالأمر الجيد إطلاقًا.

ما تقدم من طرح يؤكد حاجة المجتمعات لتعزيز المواطنة وترسيخها لخلق انسجام بين الفرد وبين أبناء بمجتمعه ومسؤوليه، ولا يمكن تحقيق ذلك حقيقة دون اعتبار لمجموعة من العوامل منها الدين واللغة والحدود الجغرافية، والتاريخ، ثم الأسرة والعادات والتقاليد، ثم الأنظمة السياسية والتعليمية والاجتماعية، وأخيرًا الأهداف الوطنية المشتركة.

وحين نتحدث عن دور الدين في ترسيخ مفهوم المواطنة

يكفينا أن نستشهد برسول الأخلاق الذي كان عادلًا أبدًا في تعامله مع الجميع؛ فقد ترجم المواطنة ـ مثلًا ـ في تعامله مع أمثال سلمان الفارسي وفي وصفه لليهود والنصارى في المجتمع الإسلامي بأنهم أمة من دون الناس بمعنى أنهم جماعة لديها اتفاق يخصها دون غيرها، وذلك يتطابق بلا شك مع مفهوم المواطنة القائم على اتفاق شرعي أو نظامي أو قانوني وتشريعي بين أفراد المجتمع الواحد؛ حيث لا يشترط للمواطنة تجانسًا دينيًا رغم يقينه بأثر هذا العامل في داخل الدائرة الواحدة.

أعرف جيدًا استحالة أن نكون مثاليين بمستوى الرسول الأعظم، ولكننا قادرون على تتبع ما جاء به الدين الإسلامي من قيم وثوابت تساعد على ترسيخ كل معاني الجمال في نفوسنا كثابت عدم تنافي المواطنة مع الأخوة الدينية التي تدعو لها على أساسًا الواجبات والحقوق، وثابت تطلّب المواطنة للالتزام بالقواعد والأنظمة واللوائح المنظمة لحياة الأمة، وأيضًا ثابت التعايش السلمي كضرورة بين أفراد المجتمع لتحقيق المواطنة الفاعلة في جميع نواحي الحياة.

إن ترسيخ مثل هذه القيم والمبادئ لا يتم إلا بالتصدي الجاد لتوظيف عوامله الآنفة الذكر. وأعتقد أن الظرف الذي نعيشه يتطلب غرس بذرة المواطنة في تربة الوطن وريها عبر قنوات المؤسسات الإعلامية والتعليمية؛ حيث أن الظرف مؤاتٍ لتفعيل دور الإعلام في نشر ثقافة الحوار وتعاطي الرؤى والتجارب القائمة وإن تباينت الآراء بل والمعتقدات فيها.

الحوار الذي ننشده حوار قائم على تقبل الآخر وتفهمه واحترامه، حوار يركز على المشتركات لا الفوارق التي تخترق الحواجز الاجتماعية والثقافية وتساهم في تغذية النفوس بالطائفية. الطائفية التي تكمم أفواه من لا تريد أن تسمع له، وتكسر أقلام من لا ترغب أن تقرأ له، فإذا بتلك الطاقات تتحول

لطاقات مضادة لا ترى نفسها في غير الهجوم والهدم فقط. لم لا والإعلام سلاح ذو حدين!

وفي جانب التعليم نحتاج لترسيخ هذا الفكر بدء من المراحل الدراسية الأولى وتصاعدًا حتى مراحل الدراسة الجامعية، بحيث نضمن ربط مناهجنا الدراسية بالوطن وأهدافه واحتياجاته على المديين القصير أو الطويل، لنغرس حب الوطن في أجيالنا الناشئة عبر التعاون بين الأسرة ومؤسسات المجتمع التعليمية التي تتحمل مسؤولية تطوير خطط التعليم بما يخدم الوطن والمواطن.

كذلك نحتاج في مناهجنا إلى تضمينها مادة الحقوق والواجبات التي يتطلب استيعابها تدريبًا ضمن ورش عمل ترسخ قيمها في حياتهم وتعكس أثرها عليهم، ولا أنسى أهمية أن تفي هذه المناهج بمتطلبات تنمية المهارات الشخصية للطالب قبل التحاقه بالعمل ليصبح فردًا فاعلًا في مجتمعه.

نحن بكل تأكيد بحاجة لقيام مؤسسات تعليمية تضم بين دفتيها هيئات تدريس قائدة، تصحح مفاهيم المواطنة الطلاب المغلوطة لدى الطلاب؛ من خلال تعزيز لغة الحوار الوطني فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين معلميهم من جهة أخرى. ونحن أخيرًا نأمل في مناهج تربي نفوس طلابنا منذ صغرهم على ثقافة العمل الخيري التطوعي، ففيه كل الخير لأمة تكرم مواطنيها المتميزين وتشجعهم على بذل المزيد لمجتمعهم ووطنهم.

مُنتدى الثلاثاء الثقافي

Thulatha Cultural Forum